جرائم العالم الافتراضي.. ٧٠ بالمئة منها تشهير و١٥ بالمئة معلومات كاذبة و٩ بالمئة احتيال

رئيس فرع الجرائم المعلوماتية: القانون يحمي «الطيبين» ومقولة لا يحمي المغفلين خاطئة

محمد راكان مصطفى

كشف رئيس فرع مكافحة الجرائم المعلوماتية في إدارة الأمن الجنائي العقيد لؤي شاليش أن عدد الضبوط المسجلة لدى الفرع وفي أقسام مكافحة الجرائم المعلوماتية في فروع الأمن الجنائي ٢٣٢٤ ضبطا خلال العام الفائت ٢٠٢٠.
شاليش بين أن الجرائم الأكثر وقوعاً في مجال الجرائم المعلوماتية هي جرائم السب والشتم عبر الشبكة وجرم التشهير الذي هو من قبيل الذم ووصلت نسبتها إلى ٧٠ بالمئة من إجمالي الضبوط المنظمة خلال العام الفائت ٢٠٢٠ والبالغ عددها ٢٣٢٤ ضبطاً، يليها جرم نشر معلومات كاذبة عن أشخاص عبر الشبكة وبلغت نسبتها ١٥ بالمئة، ومن ثم جرم الاحتيال عبر الشبكة بكل أنواعه وبلغت نسبته ٩ بالمئة.

وأشار إلى انه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن الضبط الواحد قد ينطبق عليه في نفس الوقت أكثر من وصف جرمي، كأن يترافق السب والشتم مع التهديد وهنا نكون امام اجتماع جرمي لجرمين، وقد يرافقها الوثوق بمن فيه، مشدداً على أنه يجب عدم دفع ثمن أي سلعة قبل التحقق منها وفحصها ومعاينتها في الواقع.
وأشار إلى ورود شكاوى عن قيام مواطنين بتحويل ثمن السلعة قبل استلامها، أو أن يتم التسليم ضد الدفع ليفاجأ المستلم أن السلعة لا تحمل المواصفات نفسها التي كانت معروضة عبر الصفحة، مبيناً أن معظم الحالات من نسبة ٩ بالمئة الخاصة بالاحتيال عبر الشبكة هي من هذا النوع، مؤكداً ضبط الكثير من الحالات والقبض على أشخاص وإحالتهم إلى القضاء.

اختراق حسابات

وأكد العقيد شاليش أنه لم يتم ضبط أي حالة اختراق لحسابات مؤسسة مالية أو مصرف في سورية خلال العام ٢٠٢٠، مضيفاً: قد تحصل أحياناً سرقة مادية لبيانات مالية بسرقة كلمة مرور أو سرقة أقراص ليزرية (cd) أو ذواكر أو هاردات تحوي بيانات مالية، ولكن لم يتم ضبط سرقة لبيانات بالاستخدام الشبكة، موضحا بأن مثل هذه الجرائم قليلة نسبيا في سورية.

الالكتروني بجلها تقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي عبر صفحات تعرض منتجات أو خدمات، مؤكداً أنه على المواطن أن يعي بأن التعامل بالفضاء السيبراني (الانترنت عبر الشبكة) هو تعامل مع عالم افتراضي لا يمكن الوثوق بمن فيه، مشدداً على أنه يجب عدم دفع ثمن أي سلعة قبل التحقق منها وفحصها

أسعار الصرف

وعن نشر أسعار الصرف بصورة غير نظامية، بين شاليش أن حرب الإشاعات أصبحت من العلوم الأمنية، وتلعب الثقافة المجتمعية دوراً كبيراً في تداولها ونشرها، مضيفاً: وقد يكون الكثير ممن يساهمون بنشر الإشاعات من ذوي النية الحسنة إذ يظنون أنهم يتبادلون معلومات صحيحة، معتبراً أن عملية التوثيق شخصية عن كيفية التعامل مع الخبر، مضيفاً: هناك أشخاص يصدقون الخبر وينشرونه، وهناك أشخاص يبحثون عن التوثيق وصحة الخبر، وآخرون يقومون بتحريف الخبر والزيادة عليه.
وأوضح شاليش أنه وفقاً لقانون العقوبات يجرم أي شخص ينقل معلومة أو خبر، وأي شخص ينشر ما يتم تداوله عبر الشبكة في حال كان يمس بالأمن العام أو المكانة النقدية للدولة، لافتاً إلى أن الإشاعات التي يتم تداولها عبر نشر سعر الصرف، فعل مجرم لكونه يتم تداول إشاعات تضر بالمكانة النقدية للدولة خاصة بعد صدور المرسومين ٤ و٥ لعام ٢٠٢٠ واللذين نصا بشكل صريح على اعتبار الانترنت المظلم (الدارك ويب)، وهي حتى الآن لا تشكل ظاهرة في السوق السورية.
وعن استخدام الشبكة في تنفيذ جرائم كالاتجار وترويج المخدرات والإتجار بالأشخاص والاتجار بالأعضاء وغيرها من الجرائم، قال شاليش: هذه الأفعال مجرمة قبل صدور قانون الجرائم المعلوماتية ولكن الوسائل التقنية أتاحت استخدامها للاستفادة منها، ومن بين هذه الجرائم الإرهاب الذي استخدم الشبكة بشكل كبير في ارتكاب والتنفيذ عبر الشبكة.
وأشار شاليش إلى أن المشرّع السوري كان واعياً لخطورة استخدام الشبكة في تنفيذ الجريمة وقام في المرسوم ١٧ لعام ٢٠١٢ الخاص بالجرائم المعلوماتية، بالتشدد بالعقوبة وذلك عن طريق رفع الحد الادنى للعقوبة للجرم المرتكب عبر الشبكة.
وتابع قائلاً: عندما يكون الجرم عبر الشبكة أساسه المخدرات يتم التنسيق مع إدارة المخدرات وفروعها ويتم ترويدها بالمعلومات، مضيفاً: وخلال العام الفائت تم ضبط حالات خلال التحقيقات في إحدى جرائم الاحتيال عبر الشبكة ومن خلال جمع الأدلة والمعطيات الخاصة بالجرم تم اكتشاف أن أحد أطراف الاحتيال يقوم بترويج المخدرات وتمت إحالة المتهم إلى القضاء بعد الانتهاء من التحقيقات معه في جرم الاحتيال الالكتروني عن طريق إدارة مكافحة المخدرات للتوسع بالتحقيقات بما يخص جرم ترويج المخدرات.

جرائم نادرة

واعتبر شاليش أن التعامل بالمراهنة عبر الشبكة والقمار عبر الانترنت هو من الحوادث التي لا ترقى لأن تكون ظاهرة في مجتمعنا، مشيراً إلى أن حالات القمار وتسهيل دور القمار في سورية تقتصر على الواقع المملوس، ومن الممكن أن تقع في مقاه أو أحد المنازل، وبالنسبة لممارستها عبر الشبكة وهي حالات نادرة جداً ولم يتم ضبط أي حالة خلال عام ٢٠٢٠ وكذلك الأمر بالنسبة للمضاربة بالبورصة العالمية (الفوركس).
ولفت شاليش إلى أن العملة الرقمية بيتكوين تعتبر حتى تاريخه غير متداولة في سورية، موضحاً أن التعامل معها له إجراءات معينة من خلال إنشاء محفظة مالية على الشبكة، مشيراً إلى أن معظم استخدامها يتم عبر الانترنت المظلم (الدارك ويب)، وهي حتى الآن لا تشكل ظاهرة في السوق السورية.

الدفع الالكتروني

وجواباً لسؤال «الوطن» عن إمكانيات الفرع لمواكبة التوجه الحكومي إلى تفعيل نظام الدفع الالكتروني، بين شاليش أن صاحب الاختصاص والصلاحية بالحديث عن هذه الموضوع هي الهيئة الناظمة للاتصالات، موضحاً أن دور الفرع كضابطة عدلية يأتي لاستقصاء المعلومات والتحقيق بعد وقوع الجرم والمخالفة، مؤكداً ضرورة وجود تنسيق دائم مع الجهات ذات الصحة وخاصة الهيئة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالدور التوعوي والوقائي.
وأكد العقيد شاليش أنه لم يتم ضبط أي حالة جرم تتعلق في الدفع الالكتروني مؤكداً صعوبة ارتكاب مثل هذه الحالات وخاصة أن الشبكة محلية وأن الكوادر الوطنية التي تعمل على إدارتها ذات كفاءة عالية وتعمل بشكل مستمر على حمايتها ومراقبتها لمنع الاختراق أو التلاعب أو التزييف والتزوير فيها.

من ملفات الفرع

وروى رئيس الفرع قصة عن قضية عالجها الفرع خلال عام ٢٠٢٠ عن شخص تاجر خيول اشترى حصاناً (مهرة) حيث قام بعد تزويده بصور ومقاطع فيديو لها يارسال رعبون، وبعد أن أرسلوا له المهرة تبين أنها مختلفة تماماً عما تم الاتفاق عليه، وتقدم بعدها بشكوى للفرع.
وأجاب شاليش على سؤال «الوطن» عن صحة مقولة القانون لا يحمي المغفلين بأنها مقولة خاطئة، مؤكداً أن القانون وجد لحماية الأشخاص الطيبين الذين لا يملكون الوعي والخبرة الكافية.

> القبض على أشخاص تاجروا بالمواد المدعومة عبر الشبكة وإحالتهم إلى القضاء المختص

٢٦٠٠ زواج و٩٨٣ طلاقاً في السويداء خلال عام

الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون ستخضع للقانون ولو بعد حين

السويداء - عبير صيموعة

كشف النائب العام في السويداء القاضي فؤاد سلوم لـ«الوطن» أنه ضمن المحاكم الجزائية في عدلية شهبا وصلخد والقريا والسويداء تم إنجاز ٨ آلاف و ١٨٢ قضية خلال العام الماضي من أصل ١٩ ألف قضية واردة ومدورة من عام ٢٠١٩.

وأشار إلى أنه تم انجاز ما يزيد على ١٥ ألف قضية للفترة ذاتها ضمن المحاكم المدنية في عدلية شهبا – صلخد– القريا – والسويداء من أصل ٢٤ ألف قضية واردة إضافة إلى القضايا التي تم تدويرها من عام ٢٠١٩ والتي تأتي من ضمنها قضايا المحكمة المذهبية التي سجلت خلال العام الماضي ٢٥٩٩ عقد زواج و٩٨٣ قضية طلاق إضافة إلى قضايا الوثائق الشرعية وحصر الإرث التي بلغ عدد قضاياها ٢٧٠٥ قضايا واردة ومدورة أنجز منها ٢١٠٤ قضايا.
وحول ازدياد الجرائم وحوادث الخطف والقتل والسرقة في المحافظة أوضح سلوم أنه في مثل ظروف الحرب التي مرت بها سورية لابد من حصول بعض الاهتزازات الاجتماعية، وهذا أمر طبيعي ففي كل المجتمعات أثناء الحروب والنكبات تكثر الجريمة وتكثر المخالفات والتجاوزات للقواعد الاجتماعية والقانونية، مشيراً إلى أن الحرب أثرت في النسيج الاجتماعي بشكل واضح والسويداء هي جزء من النسيج السوري، وما يحصل بها ليس أكثر من غيرها، مضيفاً: ولا يظن أحد أنه فوق القانون مطلقاً ومن يقومون بتشكيل جماعات مسلحة الخارجة عن القانون سيخضعون للقانون ولو بعد حين لأن الدولة قوية ومسيطرة وهم يعلمون ذلك.
ولفت سلوم إلى أنه وبالاهتمام خاص من وزير العدل يتم الآن الانتهاء من إنجاز القصر العدلي في السويداء وفي مدينة صلخد بعد طول انتظار، الذي يعتبر صرحاً ضخماً فيه كل مقومات البنية التحتية للعمل القضائي إضافة إلى منظومة معلوماتية متطورة سيتم إنجازها وتسليمها مع القصر العدلي تربط السويداء بالوزارة في العاصمة دمشق وبمحكمة النقض.
وأكد أن العمل القضائي بالسويداء لم يتأثر على امتداد الأزمة، وكانت أعمال المحاكم تجري بشكل اعتيادي والقضاة يقومون بأعمالهم وعلى رأس محاكمهم كما هم قبل الأزمة.
ولفت إلى أن الانفلات الأمني في بعض المناطق في المحافظة أدى لعدم القدرة على إحضار المطلوبين للقضاء لتطبيق القوانين بحقهم إضافة لبعض الاعتبارات التي تؤخر الإجراءات القضائية حالياً، معتبراً أنه أمر مؤقت لن يطول.
وأكد أن السلطة القضائية سلطة مستقلة لا وصاية عليها من أي جهة كانت ولم يلحظ خلال هذه الأزمة أي تدخل من أي جهة في عمل القضاء بل كانت السلطات التنفيذية مؤازرة لعمل القضاء وحماية مقاره وأفراده.
ولفت النائب العام إلى إحداث عدة تغييرات على الصعيد الإداري وعلى صعيد الإجراءات في عمل الدوائر كما تم افتتاح محكمة مذهبية ثانية للإسراع بفصل قضايا المواطنين، مضيفاً: نعتقد أن التغييرات أحدثت انعكاساً جيداً لدى الرأي العام على صعيد المحافظة ونصبو للحصول على أفضل النتائج لخدمة المتقاضين والحصول على ثقتهم، وقد بدأنا بأرشفة العمل الإداري والقضائي مما يسهل حفظ المعلومات وسرعة تلبية طلب المراجعين.

شكوك حول تواطؤ بين موظفين في الكهرباء ومتعهدي الأمبيرات

حلب- خالد زنكلو

خفضت ساعات تقنين التيار الكهربائي الجارة في حلب عدد ساعات تشغيل مولدات الأمبير مع زيادة في أجور التشغيل، ما شكل ضغطاً على مشتركي الخدمة من أفراد ومن فعاليات اقتصادية.
ووصلت ساعات تقنين الكهرباء إلى ٦ ساعات قطع مقابل ساعة ونصف ساعة وصل في معظم الأحياء، ونادراً ما يتواصل التيار لساعتين متتاليتين باستثناء ساعات الليل المتأخرة التي لا يستفيد منها مشتركو الكهرباء بشكل فعلي.
ولفت مشتركون بالكهرباء إلى أنه يجري وصل التيار قبل انقطاع خدمة الأمبير ليلاً، ليتزامن قطع التقنين منتصف الليل الموعد المقرر لوقف خدمة الأمبير، وأشاروا إلى أن وصل الكهرباء يتزامن أيضاً مع موعد تشغيل خدمة الأمبير الثانية ظهراً «ما يدل على وجود تواطؤ مع المسؤولين عن تحديد ساعات تقنين الكهرباء بحيث يستفيد مزودو خدمة الأمبير من خلال توفير كميات إضافية من المازوت اللازم للتشغيل من دون تعويض مشتركيهم عن ساعات التوفير»، وفق قول أحدهم لـ«الوطن».
وأوضح مستفيدون من خدمة الأمبيرات لـ«الوطن» أن أصحاب المولدات خفضوا ساعات التشغيل بمقدار ساعتين مع زيادة تقنين الكهرباء وخصوصاً خلال ساعات النهار «إذ تأخر تشغيل مولدات الأمبير من منتصف النهار إلى الساعة الثانية ظهراً ومن دون اقتطاع أي مبلغ مالي من قيمة الاشتراك الذي يفرضه أصحاب المولدات من دون الالتزام بقرارات المحافظة الخاصة بذلك، بل تعمدوا فرض مبالغ زائدة عن كل ساعة تشغيل، لتصل قيمة الاشتراك لأكثر من ٤ آلاف ليرة مقابل ٦ ساعات تشغيل»، كما يقول أحدهم.
ودفع ذلك بالمستفيدين من خدمة الأمبيرات إلى الاستعاضة عنها بالبطاريات السائلة والجافة و«الليدات» و«الانفرترات» لإضاءة بيوتهم وحتى محالهم التجارية بما يوفر الكثير من النقود عليهم مع مرور الأشهر والسنوات.
يذكر أن المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب، أصدر في ٣ الشهر ما قبل الماضي القرار رقم ٣٧٠، الذي قضى بتحديد سعر الأمبير الواحد لكل ساعة تشغيل فعلية يومياً لمولدات الأمبير المرخصة ضمن المحافظة بمبلغ ٤٥ ليرة سورية، وألغى العمل بقرار المكتب رقم ٢٥ بتاريخ ٩ آذار الفائت، الذي حدد ساعة التشغيل بـ٢٥ ليرة.
وفرض قرار المكتب التنفيذي رقم ٢٥ على مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك «توجيه دورياتها إلى مولدات الأمبير في جميع أحياء المدينة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفق أحكام القانون ١٤ لعام ٢٠١٥ بحق أصحاب مولدات الأمبير المخالفين للأسعار الواردة، وإعلام مجلس مدينة حلب بمضمون المخالفة ليتم إلغاء ترخيص الإشغال الممنوح لهم، وتكليف من يلزم لمراقبتهم ومتابعتهم أسبوعياً لجهة الأسعار».
ويستوجب على مجلس مدينة حلب، بموجب القرار «توفير البديل عن المولدة المخالفة الملغى ترخيصها وإحلالها محلها مباشرة من ضمن البدائل المتوافرة لديه من طلبات لتقديم الخدمة من مستثمرين جدد لم يحظوا بالترخيص اللازم لمزاولة عملهم».

الحجيرة تحتاج إلى ٥٣ مليون ليرة لترحيل الأنقاض

القنيطرة - خالد خالد

طالب أبناء تجمع حجيرة للنازحين الإسراع في إزالة وترحيل الأنقاض من أحياء كثيرة، مؤكدين أن وجودها يعوق استقرار الأهالي ويسبب لهم معاناة دائمة من الأفاعي والقوارض والحشرات، بعد أن تحولت تلك الأنقاض إلى مقالب للقمامة والأوساخ.
وأكد الأهالي أنه ورغم مرور ثلاث سنوات على العودة إلى التجمع إلا أن الأمر ما زال سيئاً من حجم وكميات الأنقاض بالتجمع في ظل عجز كامل من المجلس البلدي ذي الإمكانات الشحيحة، مناشدين محافظة القنيطرة دعمهم بالآليات اللازمة للترحيل، وفتح الشوارع المغلقة بسبب سقوط عدد من المنازل.
وعلى أرض الواقع وحسب مصدر في محافظة القنيطرة فإن وزارة الإدارة المحلية والبيئة خصصت مبلغاً وقدره ١٠٦ ملايين ليرة وذلك لمحافظة القنيطرة من الخطة الإسعافية ومن موازنة إعادة الإعمار من أجل ترحيل الأنقاض والردميات من تجمع حجيرة للنازحين في ريف دمشق، ليرتفع المبلغ المخصص لهذه العملية إلى ١٢٦ مليوناً.
وأشار إلى أن محافظة القنيطرة قامت وعبر آلياتها بإنفاق ٢٠ مليوناً على ترحيل الأنقاض في مرحلة سابقة، علماً أن كمية الأنقاض في التجمع المذكور نحو ٣٢٤٠٠ م٣.
مدير إدارة النفايات الصلبة بالقنيطرة عبد الغني علي جعفر أكد قيام محافظة القنيطرة عبد الحليم خليل بجولة اطلاعية على كامل أحياء تجمع حجيرة ووقف على حجم الأنقاض المتراكمة بالتجمع، موجهاً جميع المديريات الخدمية والتي لديها آليات قليلة بالموازرة والدعم لمجلس بلدة تجمع حجيرة.
وأكد جعفر وضع خطة عمل لآليات محافظة القنيطرة للقيام بحملة كبيرة وبمشاركة مديريات الخدمات الفنية والطرق والجسور وإدارة النفايات الصلبة بالإضافة لمؤسسة جهاد البناء لترحيل الأنقاض في أكبر ثلاثة أحياء من تجمع مفرق حجيرة حيث تقدر كمية الأنقاض بعشرة آلاف م٣.
وأشار جعفر إلى عدد الآليات المشاركة بالحملة وهي تركس عدد ٤ وقلابات عدد ١٠ وبوب كات عدد ١ وتم تحديد مهلة للعمل قُدرت بـ١٤ يوماً، موضحاً أن محاور العمل التي تم اختيارها تخدم نحو ٥٠ ألف نسمة في أحياء فايز منصور (جادات مصعب بن عمير) وشارع علي الوحش وشارع أويس القرني، إضافة إلى مكبات أخرى بالشوارع الملاصقة للأحياء المذكورة.
وأوضح أن التكلفة المادية لترحيل الأنقاض في تجمع حجيرة وفق دليل تحديد الأسعار الصادر عن القنيطرة وفي حال تم التعاقد مع أي جهة ثانية نحو ٥٣ مليوناً، مؤكداً أن آليات النفايات لم تتوقف عن العمل منذ أربعة أشهر وقامت بموازرة مجلس مدينة الحجر الأسود وتم ترحيل ١٥ ألف متر مكعب وتتظيف أكثر من ٩٠ بالمئة من الحجر الأسود وتوفير ٨٠ مليوناً على خزينة محافظة القنيطرة.
الجدير ذكره أن عدد سكان تجمع مفرق حجيرة للنازحين نحو ٢٠٠ ألف نسمة.